مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد العاشر ـ العدد الأول ـ 2025 ـ الصفحات (180-200)
ISSN3005-3900

تحويل وسائل الإعلام من أداة في يد الحاكم إلى أداة تمكين المواطنين

د. عادل علي أحمد الاوجلي *
قسم الإدارة العامة ، المعهد العالي للعلوم والتقنية ، الأبيار، ليبيا
ADEL.ALI@hista.edu.ly

Transforming the media from a tool in the hands of the ruler to a tool for empowering citizens

ADEL ALi AHMED ALWJALi *
Department of Public Administration, Higher Institute of Science and Technology, Al-Abyar, Libya
تاريخ الاستلام: 01-12-2024 تاريخ القبول: 29-12-2024 تاريخ النشر : 21-01-2025

الملخص:
يتناول هذا البحث التحول الذي شهدته وسائل الإعلام في العالم العربي خلال فترة ما يسمى بالربيع العربي ، من كونها أداة في يد الأنظمة الحاكمة إلى وسيلة لتمكين الشعوب. يتطرق هذا البحث إلى الأدوار المتغيرة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، ويستعرض أمثلة على كيفية استخدام الإعلام في تحفيز الحركات الاجتماعية والتأثير على السياسات العامة. ويتم تحليل الدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في تنظيم وتوجيه الثورات، بالإضافة إلى التحديات التي واجهتها وسائل الإعلام المستقلة بعد الربيع العربي.

الكلمات الدالة: وسائل الإعلام، أداة ، الحاكم ، المواطنين ، السياسات العامة.

Abstract:

This paper examines the transformation of the media in the Arab world during the so-called Arab Spring, from being a tool in the hands of ruling regimes to a means of empowering the people. This paper examines the changing roles of traditional and new media, and presents examples of how media were used to stimulate social movements and influence public policy. The role played by social media in organizing and directing revolutions is analyzed, as well as the challenges faced by independent media after the Arab Spring.

Keywords: Media, tool, ruler, citizens, public policies..

المقدمة:

يجب أن يبدأ التغيير نحو التمكين من القمة - من مركز صنع القرار. حجتنا الرئيسية هي أن هذا الجهاز المركزي هو ما يحدث الفارق، أي أنه شرط ضروري وكاف لبدء وتوجيه عملية التنمية. هذه الحجة مستوحاة من أولوية السؤال من يحكم؟" وظيفة من يقرر هي وظيفة حاسمة مقبولة من جميع المدارس الفكرية، بغض النظر عن أيديولوجياتها أو خلفياتها الثقافية، في الماضي والحاضر.

في السياق العربي الحالي تكون الدولة، وخاصة ذراعها الأمني القمعي مهيمنة بشكل مفرط في تفاعلاتها مع المواطنين، وتلجأ بشكل متكرر إلى قوانين الطوارئ لتعزيز سيطرتها القمعية وبالتالي، يبدأ التمكين بتقليص هذا الحضور السلطوي الثقيل، مما يمكن المواطنين من تحقيق توازن في علاقتهم مع السلطة الحاكمة حتى تصبح علاقة

خالية من الترهيب والابتزاز والتهديد المعتاد بالفوضى، وتعتمد أكثر على حكم القانون يتطلب التمكين نظامًا تشريعيًا وبرلمانيًا فعالا وأحزاباً سياسية قوية تعمل في إطار حكم القانون - حتى لو كانت العادات والتقاليد والعدالة القبلية موجودة جنبا إلى جنب مع القانون. يعد تنفيذ حكم القانون هو أكثر تحقيق ناجح للتمكين وأبسط طريق له.

يتطلب تفعيل حكم القانون لتحقيق التمكين شرطين أساسيين:

أولاً: لا يمكن أن يكون أحد فوق القانون، ولا حتى رجال الأعمال الأقوياء أو المؤسسة العسكرية في بعض البلدان، بما في ذلك مصر وتونس، كان الجيش مساهما رئيسيًا في سقوط الأنظمة - حتى لو من خلال المقاومة السلبية برفض إطلاق النار على المتظاهرين الحماية النظام. نتيجة لذلك، أصبح الجيش الحارس الفعلي للانتقال مما يسلط الضوء بشكل صارخ على العلاقة الإشكالية بين المدنيين والعسكريين في الانتقال نحو حكومة أكثر انفتاحا ومع ذلك يتطلب الحكم الديمقراطي خضوع الجيش لحكم القانون كما هو الحال مع أي مؤسسة حكومية أخرى.

ثانيا : لا يمكن تحقيق التمكين والعلاقة المتوازنة بين الحاكم والمحكوم دون وجود قضاء كفء وغير متحيز ومستقل لدعم حكم القانون.

يساعد التدريب الأكاديمي والمهني المناسب في تمكين القضاة وتعزيز استقلاليتهم. يجب أن يكون النظام القضائي قادرًا على مراقبة أعمال السلطة التنفيذية ومقاومة محاولات الإكراه أو الإغراء. يتم المساس باستقلالية القضاء عندما تسيطر السلطة التنفيذية على المالية أو تتدخل في تعيين أو نقل أو عزل القضاة. إذا كان القضاة يتقاضون رواتب منخفضة، فقد تؤثر المغريات المادية على قراراتهم.

يجب إعادة النظر في الفكرة البسيطة القائلة بأن الحاكم وزمرته قادرون على الحكم بمفردهم. ومن أجل التمسك بالسلطة أقامت الأنظمة الاستبدادية مجموعة معقدة من التحالفات والشبكات ذات جذور عميقة في المجتمع وفروع تمتد إلى جميع جوانب الحوكمة - مجموعة واسعة من العملاء الذين يرتبطون برئيس النظام من خلال الأيديولوجية أو لمصلحة. على سبيل المثال، تم تحويل الإعلام وشخصياته الرئيسية إلى أدوات دعائية للسلطة ، يمكن أن يصبح الإعلام وسيلة النظام لممارسة العنف الناعم أو "الإقناع"، مما يجبر على خروج الأصوات البديلة، حتى خلال الحملات الانتخابية.

مثل جميع الفساد في الظلام يزدهر من خلال الارتباط بالنخب الحاكمة التي تستفيد من غياب الشفافية والمساءلة في نهاية المطاف، ينتشر الفساد الذي يبدأ من القمة ويكتسب الشرعية مما يوسع العزلة السياسية، ويعمق الأزمة في العدالة التوزيعية، ويزيد من التفاوت الاجتماعي ويتجذر في المجتمع بأكمله. يصبح نظام الخبرة مهيمنا القاعدة المقبولة تقريبا. يبدأ انتشار الفساد وتأسيسه من القمة بالانتخابات المزورة مما يشير إلى دعم الطبقات العليا لثقافة الفساد التي تنتشر بعد ذلك من الأعلى إلى الأسفل. تصبح مثل هذه الشفرة للفساد النظام السائد داخل شبكة واسعة متعددة المستويات من الانتماءات القرابية والمصالح الشخصية والمتبادلة التي تعطل أولئك الذين هم خارجها.

المجتمعات، تحتاج الدول العربية إلى إعلام متوازن يستند إلى مصادر متنوعة من المعلومات بدون ضوء إعلام مستقل، يزدهر تندب دراسة مصرية الآثار الضارة للنظام التعددي الشكلي الذي هو في الواقع هيكل الحزب الواحد، والأخطر هو تزوير الانتخابات. بالإضافة إلى تقويض الانتقال السلمي للسلطة، يمنح تزوير الانتخابات مناصب رئيسية لأفراد غير مؤهلين يستغلون حصانتهم وسلطتهم لتحقيق مكاسب شخصية. عندما تسود المعايير الشخصية، تتوسع شبكة من المصالح المتبادلة حول شبكة أساسية من العلاقات. تنتشر ثقافة "الصفقات" باسم الدولة. يتم مكافأة الأفراد على الولاء بدلاً من الكفاءة في السعي لتحقيق المكاسب الشخصية، يتم خصخصة كل من الاقتصاد والدولة نفسها. تعكس الحالة المصرية نمطا عامًا لهذا النوع من الحوكمة في العديد من الأنظمة السياسية العربية.

يؤدي هذا النمط من الحوكمة إلى اختطاف الدولة لصالح قلة مختارة. لأن الناس يميلون إلى اتباع مثال قادتهم، يتسرب الفساد عبر المجتمع، مما يجعل المصالح الشخصية هي السائدة في كل مستوى مما يتسبب في تضرر الدولة والمجتمع وتمكينهما. عندما يتغلب الولاء على الكفاءة في الانتخابات والمجالس التشريعية والتعيينات في المناصب العامة، تكون المشاركة السياسية وهمية ويصبح المجتمع المدني مجرد تابع. تضعف الدولة مع تراجع شرعيتها وانخفاض أدائها

للبقاء في السلطة تستجيب الدولة بأن تصبح أكثر قمعية وتطفلية وليس تنموية بالضرورة أو قوية في الواقع، تساهم الحكومة دون علمها في جعل نفسها دولة فاشلة.
على المستوى الاقتصادي تشجع ثقافة الفساد أولئك المخلصين للنظام على التهرب من الضرائب ونقل أموالهم إلى الخارج. يتم تجاهل المعايير الموضوعية للاستثمار، على حساب التنمية الاقتصادية. يصبح النمو الاقتصادي وحده هو الهدف، بدلاً من التنمية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة لمن لديهم أقل. [1]
الحقيقي لا يتطلب فقط تقليص سلطة الدولة القمعية، بل أيضًا إشراك المواطنين بشكل فعّال في عمليات صنع القرار. من خلال تعزيز المؤسسات الديمقراطية التي تسمح للمواطنين بالمشاركة المباشرة في القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية، يمكن خلق توازن أفضل بين الحاكم والمحكوم. كما أن التمكين يتطلب زيادة وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم من خلال التعليم والتثقيف. التعليم يلعب دورًا محوريًا في بناء مجتمع يدرك أهمية حكم القانون ويطالب به.
يمكن تعزيز الحجة بأن برامج التوعية والتثقيف العام هي جزء لا يتجزأ من تحقيق التمكين الحقيقي في فترة ما يسمى بالربيع العربي لعبت المؤسسات المستقلة دوراً في تعزيز الحراك الشعبي ودعم مطالب التغيير ، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة أسهمت في نشر قضايا الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية، وساهمت في بناء جسور بين مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية. كما أنها وفرت منابر للتعبير بعيداً عن تأثير الحكومات والأنظمة الحاكمة مما أدى إلى في مسار الأحداث.
لعب المجتمع المدني دوراً محورياً في تعزيز التمكين خلال فترة ما يسمى بالربيع العربي ، حيث ساهمت منظمات المجتمع المدني في تمكين الأفراد والمجتمعات من خلال نشر الوعي بالحقوق والحريات الأساسية، وتقديم الدعم القانوني والاجتماعي للمتضررين من القمع السياسي. هذه المنظمات عملت على تعزيز المشاركة السياسية من خلال تنظيم ورش عمل وحملات توعية تشجع المواطنين على الانخراط في العملية السياسية والمطالبة بالتغيير. كما أسهم المجتمع المدني في بناء قدرات الأفراد والمجموعات مما مكنهم من التعبير عن مطالبهم والمشاركة في الحراك الشعبي. علاوة على ذلك، وفرت منظمات المجتمع المدني منصات للحوار والتواصل بين مختلف الفئات .
كان للإصلاح الاقتصادي دور محوري في تعزيز التمكين خلال فترة ما يسمى بالربيع العربي ، حيث أدركت العديد من الدول أهمية تحسين الأوضاع الاقتصادية كجزء من الاستجابة لمطالب الشعوب بالتغيير. الإصلاحات الاقتصادية، التي تضمنت تحسين فرص العمل، وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد ساهمت في تخفيف حدة الفقر وتقليص الفجوة الاجتماعية.
هذه الإصلاحات ساعدت على تمكين الأفراد من خلال توفير فرص اقتصادية جديدة، مما أعطى المواطنين القدرة على تحسين ظروفهم المعيشية وتحقيق استقلالهم المالي. كما أن الإصلاحات الاقتصادية كانت ضرورية لخلق بيئة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يمكن للناس أن يشعروا بالثقة في المستقبل ويشاركوا بفعالية في الحياة العامة.
بالإضافة إلى ذلك، ساهمت هذه الإصلاحات في تقليل الاحتقان الاجتماعي والاقتصادي . ومع ذلك، فإن نجاح هذه الإصلاحات يعتمد بشكل كبير على مدى شموليتها وقدرتها على الوصول إلى جميع فئات المجتمع، وضمان عدم فوائدها على النخب الاقتصادية والسياسية فقط.

إشكالية البحث

كيف تحولت وسائل الإعلام في الدول العربية من أداة في يد الأنظمة الحاكمة إلى وسيلة لتمكين الشعوب خلال فترة ما يسمى بالربيع العربي ؟ وما هي التحديات والأفاق المستقبلية لهذا التحول؟

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم جمع المعلومات من المصادر الأولية والثانوية مثل الكتب المقالات الأكاديمية والتقارير الصحفية، بالإضافة إلى تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بوسائل الإعلام في الدول العربية.

[1] موقع قناة الجزيرة 2008.

الفصل الأول: إنجازات الإعلام وتحدياته

تشهد وسائل الإعلام العربية تحولات نتيجة دورها المؤثر في ما يسمى بالربيع العربي. لكن التحديات لا تزال قائمة. عندما تستطيع وسائل الإعلام العمل بحرية وتقديم تقارير من وجهات نظر سياسية متعددة، يتم تمكين المواطنين ليصبحوا مشاركين نشطين وفعالين في العملية السياسية لتحقيق ذلك، يجب أن تكون هناك شفافية ومساءلة مع اعتبار المصداقية مسؤولية مشتركة بين الحكومة والمؤسسات الإعلامية والمحترفين الإعلاميين. يجب أن تقترن الليبرالية السياسية وتوسيع الحريات بتضافر جهود أصحاب وسائل الإعلام والصحفيين والحكومات لإنشاء مؤسسات إعلامية وبيئة إعلامية تتمتع بالمصداقية. ويجب على المواطنين العرب بدورهم أن يتعلموا كيفية الحكم على القضايا وتقييم مصداقيتها التي تثيرها وسائل الإعلام إن تحقيق هذه الأهداف هو التحدي الذي يواجه وسائل الإعلام العربية اليوم.

كتب الكثير عن إمكانات القنوات الفضائية العربية والصحف المستقلة في تعزيز النقاش المفتوح وزيادة الوعي العام - وهي تطورات يمكن أن تحدث تغييراً جذرياً في المجال العام العربي. وسعت القنوات الفضائية الخاصة نطاق مناقشة القضايا السياسية، حتى تلك التي كانت تعتبر محظورة سابقاً بالفعل، وضعت البرامج الحوارية السياسية، والتقارير والبث المباشر من الاحتجاجات معايير جديدة لوسائل الإعلام وأثارت اتجاها للانفتاح والنقد في المجال العام. ولكن وسائل الإعلام العربية تواجه أيضا تحديات معقدة فيما يتعلق بإمكاناتها كأداة للتمكين.

المبحث الأول : إعلام وثورات عربية

أحدثت الثورات العربية - العنوان الرئيسي لعام 2011 - تحولات جذرية في العديد من الدول العربية شهد المشهد الإعلامي تحولات موازية تعكس مدى ودفعة مشاركة الإعلام في الأحداث وتأثيراتها العميقة على بعضها البعض. في الواقع، قدمت وسائل الإعلام دعماً كبيراً لهذه الأحداث العربية، مما سمح بتحقيق قفزات كبيرة إلى الأمام، تماماً كما قفزت وسائل الإعلام نفسها إلى الأمام. بدلاً من البقاء محصورة في مهمة التغطية التقليدية، أصبحت وسائل الإعلام لاعبين في حد ذاتها في دفع التحول. [1]

استفادت الثورات العربية بشكل كبير من هذا الدور لوسائل الإعلام، خاصة وسائل الإعلام من الجيل الثالث - التي تقودها القنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، تويتر ويوتيوب - التي كان لها حضور قوي في التعبئة العربية. بالتوازي مع التغيير في قنوات مصادر صنع الأخبار، لعبت الوسائط الجديدة دوراً رئيسيًا في القفزة التي حققتها وسائل الإعلام مع ظهور مصادر إعلامية غير تقليدية مثل الصحفي المواطن والشاهد العيان. [2]

لقد أحدثت في مصادر إنتاج ونشر الرسائل الإعلامية خلال أحداث التحولات العربية الأخيرة وضعًا جديدًا يتجاوز المعايير المهنية للإعلام التقليدي. لقد نشأ مشهد إعلامي متعدد الطبقات يضم رسائل متعددة وخطوط إنتاج موازية، وهو أمر يصعب على الحكومات والمراقبين التقليديين السيطرة عليه. ومع ضعف هيمنة الحكومات على الإعلام، حر ومع ذلك، ظهرت العديد من الآثار السلبية بالتوازي من أقلها تراجع رسائل الإعلام، تأكل مصداقية الأخبار، وتدهور قدرة الإعلام التقليدي على رفع الوعي وتنوير الجمهور. وفرة المعلومات المتاحة تصل أحيانًا إلى حد الزائد، وهو ما يصاحبه تراجع ملموس في المعرفة. هذا الوضع يخلق بطبيعة الحال حالات مقلقة من الارتباك وغياب الرؤية عندما لا يتم نشر المعلومات بطريقة تلبي متطلبات رفع الوعي. [3]

بالإضافة إلى نظم التعليم غير الكافية وتراجع تأثير التربية الاجتماعية والدينية يمثل الدور غير المحقق للإعلام في تمكين إنشاء مجتمع المعرفة عنصرًا آخر في التأخر والتخلف الذي تعاني منه العديد من الدول العربية هذا الوضع بشكل عام وفي مكوناته، يفشل في الاستجابة التطلعات بناء مجتمع المعرفة في العالم العربي. في الواقع، قد يكون هذا هو السبب الرئيسي للقصور في العالم العربي.

ولم يعد البالغون يشكلون مصدرًا حقيقيًا للسلطة بالنسبة للجيل الصاعد - على الأقل على مستوى المعرفة. يعرف الجيل الأصغر أكثر من البالغين وقد أتقن قواعد تكنولوجيا المعلومات، التي أصبحت جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية.

---

[1] نادي دبي للصحافة 2009.

[2] راشد العريمي، رئيس تحرير صحيفة الاتحاد الإمارات العربية المتحدة

[3] نادي دبي للصحافة 2009.

الجيل الجديد في طور استبدال سلطة البالغين بسلطة الشبكة العالمية. أصبح البالغون غير ضروريين لأن الشباب متصلون بشكل متزايد بسلطة بديلة على الإنترنت. [1]

التحسينات النوعية كانت مثيرة للإعجاب أيضا. أشار تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002 إلى إمكانيات وسائل الإعلام الجديدة كبديل للإعلام الرسمي ووصف كيفية استخدام المنظمات غير الحكومية لهذه الوسائط لجمع الآراء وتنسيق الأنشطة وحشد الدعم. كانت وسائل الإعلام الجديدة، وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي والهواتف المحمولة فعالة في حشد الحركات الاحتجاجية العربية وتمكين مراقبي الانتخابات، وجماعات المجتمع المدني لمكافحة الفساد. [2]

وسائل الإعلام الفضائية والصحف فتحت مساحة للنقاش العام من خلال توفير منتديات التعليقات على مواقعها الإلكترونية واستخدام الإنترنت لتجنب الرقابة من خلال ذلك توفر وجهات نظر متعددة وأصبحت تنافس وسائل الإعلام الرسمية.

العرب لديهم الآن طرق أكثر من أي وقت مضى للحصول على المعلومات والمشاركة في المجتمع المدني والحركات السياسية .[3] محطات التلفزيون الفضائية ووسائل الإعلام الجديدة من جميع الأنواع - المدونات المواقع الإلكترونية وسائل التواصل الاجتماعي - تمكن الكتاب العرب من الوصول إلى مزيد من الناس خلقت هذه المحطات مساحة جديدة لتبادل الأفكار والنقاش عبر الحدود الوطنية، مما سمح للقوى السياسية والمدنية العربية بالتواصل والتوسع.

إن الدور المتزايد لوسائل الإعلام، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي، في التغيير السياسي هو أمر لا جدال فيه. لقد ساعدت وسائل الإعلام الجديدة في كسر احتكار رئيس التحرير مما سمح للشباب بتحرير منصات الإعلام من قيود الملكية الخاصة. يمكن لأي شخص امتلاك موقع إلكتروني أو صفحة على وسائل التواصل الاجتماعي. جعلت وسائل الإعلام الجديدة منتجات المعرفة متاحة للجميع. لقد دعمت أيضا التحرر السياسي والتحرر من الرقابة - التحكم الحكومي الكامل في هذا المجال مستحيل .

علاوة على ذلك، تجاوزت وسائل الإعلام الجديدة حاجز الخوف مما أنتج نخبة جديدة من الشباب الإصلاحيين المستعدين للدفاع عن حقوقهم. في محاولة للحد من الدافع القوي للإصلاح .

المبحث الثاني : التحديات المتبقية

على الرغم من هذه الإنجازات الكبيرة، لا تزال وسائل الإعلام العربية لا تركز دائما على اهتمامات المواطنين. لا تزال تعاني من مشاكل مزمنة بما في ذلك ضعف المساءلة والقيود على حرية التعبير، [4] التي يمكن تتبعها جزئيًا إلى قلة الحرية الإجمالية للإعلام. " تسيطر بعض القنوات ذات المشاهدة العالية وإيرادات الإعلانات على سوق البث الحر . دائما ما تكون هذه القنوات حريصة على حماية إيراداتها، وتركز على الترفيه العائلي وتتجنب قضايا التنمية والمحتوى الذي يدعم حرية التعبير. يبقى الرقابة، سواء الخارجية أو الذاتية، منتشرة .[5]

كما في البحرين وسوريا واليمن قبل وأثناء التعبئة الشعبية في عام 2011 تستمر الصحافة الحكومية في استخدام الدعاية لإسكات الأصوات المعارضة خلال الأزمات الاجتماعية المتفاقمة، كما في حركة الإصلاح في المغرب عام 2011.

هذه الممارسات تقوض دور الإعلام باعتباره "السلطة الرابعة التي تضمن مساءلة الحكومة، كما أن ندرة الإعلام المستقل تزيد من هذا العجز. تشجع قوانين الملكية الخاصة المحاباة في إنتاج الإعلام، [6]، بينما تكون الضمانات الدستورية لحرية التعبير عديمة المعنى في الحالات التي تحظر فها الدساتير الملكية الفردية للصحف يواجه المهنيون

[1] مصطفى حجازي، "الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية" (2005)،
[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002 ج
[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004ب، 2005ب، 2009د.
[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002 ج
[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003ب.2004.
[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004ب.

الإعلاميون تحديات متعددة في الحصول على المعلومات الرسمية من نقص مراكز البحث إلى المضايقات والترهيب [1].

لم تلعب القنوات الفضائية الخاصة، رغم انتشارها، دورًا تمكينيًا في المنطقة العربية بشكل عام، فهي لم تصر على مساءلة الحكومة ولا دعمت المجتمع المدني. يهيمن الترفيه الخفيف على محتواها، بينما تراجعت حصة البرامج التعليمية والثقافية، جنبا إلى جنب مع التقارير الاستقصائية. [2] ودافعت العديد من محطات التلفزيون عن الأنظمة الحاكمة.

تفاقمت هذه المشاكل بسبب ميثاق الأقمار الصناعية العربي لعام 2008 الذي تبنته جامعة الدول العربية وصف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 الميثاق بأنه "يكمم" الإنترنت كمنفذ للقنوات الإعلامية المستقلة والخاصة. كما تساهم مستويات محو الأمية الإعلامية المنخفضة في ضعف استقلالية الإعلام العربي، مما يؤدي إلى قبول غير نقدي للرسائل الإعلامية[3] في وقت بالكاد بدأ تبادل المعلومات بين المواطنين والحكومة. [4]

يمكن للإعلام أن يساهم في التغيير الاجتماعي من خلال تمكين الأفراد من التأثير على بيئتهم والتعرف على المشاكل وحلها. يركز هذا الفصل على المعايير المحددة الموضحة أدناه، للإعلام "التمكيني":

- نشر المعرفة والمعلومات الموثوقة للجميع.
- ضمان أساسيات الديمقراطية.
- تحمل المسؤولية تجاه المواطنين.
- الحماية من الضغوط السياسية.
- إيصال اهتمامات المواطنين إلى الآخرين في المجال العام.
- مساءلة الدولة.
- التصرف بنزاهة.
- التعبير عن مجموعة متنوعة من الآراء .
- ممارسة حرية التعبير والتحقيق.

الفصل الثاني: الإعلام والتمكين الاجتماعي

التمكين حرفياً يعني (أن يصبح الفرد قوياً) أي يمنح الفرد الوسائل التي تجعله قوياً ، وفي سياق الخدمة الاجتماعية القوة تعني أكثر من ذلك . إذا كان مفهوم التمكين معنياً باكتساب القوة فمن الضروري مناقشة مفهوم اللقوة ونقيضه انعدام القوة والتوعية حتى يمكن إدراك مفهوم التمكين .[5]

يمكن للإعلام العربي أن يساهم في التمكين الاجتماعي من خلال دعم المجتمع المدني في المجال العام، والمساعدة في بناء مجتمع المعرفة وتعزيز المؤسسات التعليمية، وتمكين المجتمعات المحلية.

المبحث الأول: تمكين المواطنين والمؤسسات واستخدام وسائل الاعلام لبناء مجتمع معرفي

يمكن أن تكون وسائل الإعلام أداة مهمة لمنظمات المجتمع المدني. لتمكين المواطنين، يجب أن تكمل وسائل الإعلام والمجتمع المدني بعضهما البعض. يجب أن تعترف وسائل الإعلام بدور المجتمع المدني في المجال العام وتنشر الوعي بحقوق وواجبات المواطنين وبطرق يمكن للمواطنين من خلالها الحصول على تمثيل اجتماعي وسياسي أفضل بالمقابل، يجب على منظمات المجتمع المدني زيادة حضورها الإعلامي من خلال تنسيق الجهود لخلق مساحة مشتركة للكشف عن أنشطتها وإنجازاتها في سيراليون تم إنشاء منتدى شهري في عام 2008 لجمع الصحفيين وممثلي المجتمع

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003ب
[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه.
[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002 ج
[5] مجلة جامعة طرابلس ، ترسيم التمكين من منضور الخدمة الاجتماعية ، المفهوم والنظرية والممارسة ، قراءة منهجية ، عبدالرزاق محمد فريدة ، وأخر ، العدد السابع ، السنة الرابعة ، توثيق 2021 .

المدني والمسؤولين الحكوميين في حوار حول كيفية دعم كل منهم للديمقراطية والحكم الرشيد [1] يمكن للمجتمع المدني العربي الانخراط في مبادرات مماثلة وخلق علاقة ثنائية مع وسائل الإعلام قائمة على التفاعل والحوار حول الأدوار والمسؤوليات. هذا النوع من الحوار من شأنه أن يقوي وسائل الإعلام، خاصة المحلية ويعزز الشفافية والمساءلة داخل منظمات المجتمع المدني.

تعكس العلاقات السطحية الشائعة الآن بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني الواقع الذي يعملون فيه القيود العديدة، من اللوائح إلى المضايقات الحكومية، تحيط بأعمال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، التي تتهم أحياناً بالعمل لصالح جهات أجنبية عندما لا تتماشى أنشطتها مع سياسات الدولة.

على الرغم من هذه الصعوبات تزيد منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العربية من حضورها الإعلامي والعديد منها باستخدام وسائل الإعلام الجديدة في المملكة العربية السعودية، أصبحت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة أكثر نشاطاً من خلال التدوين وتظهر الصحافة في الإمارات العربية المتحدة نشاطاً بيئياً أكبر رغم ذلك تفتقر العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية إلى الموارد البشرية والتقنية .[2]

كما يفتقر العديد من الصحفيين العرب إلى المهارات اللازمة لجعل قضايا منظمات المجتمع المدني مثيرة للاهتمام ويسهل الوصول إليها. إن تدريب ناشطي المجتمع المدني على استخدام وسائل الإعلام والاتصالات، وكتابة ونشر المحتوى وتخصيص الموارد الإدارة الويب سيقطع شوطاً طويلاً نحو تمكين المجتمع المدني العربي..

يمكن لكل من وسائل الإعلام التقليدية والجديدة دعم المجتمع المدني من خلال تعزيز التدفق الحر للمعلومات بدلاً من احتكار الحكومة للمحتوى. يمكن لمنظمات المجتمع المدني بعد ذلك الحصول على المعلومات من المصادر الحكومية وغير الحكومية ونقلها إلى المواطنين عبر وسائل الإعلام. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً نقل مخاوف الناس إلى الحكومة باستخدام الإنترنت، والصحافة والتلفزيون والراديو .[3]

ويتلقى الجمهور معظم الأخبار السياسية من المنتجات الإعلامية وجد مسح الباروميتر العربي لعام 2006 أنه بغض النظر عن متوسط مستوى التعليم في الدولة، فإن الأخبار التلفزيونية هي المصدر الأول للمعلومات عن الحكومة للمواطنين، تليها الصحف المحلية. [4]على هذا النحو، تتحمل وسائل الإعلام مسؤولية كبيرة تجاه جمهورها فيما يتعلق بنطاق ودقة المعلومات المقدمة.

يساعد التغطية الإعلامية التي ترفع الوعي الاجتماعي حول قضايا مثل الصحة والبيئة على جعل هذه القضايا متاحة للناس. ومع ذلك، من بين ما يقرب من 450 قناة فضائية عربية في عام 2009، كانت هناك عشر قنوات تعليمية فقط، وأربع قنوات تنتج وثائقيات، وقناتان تركزان على الصحة والتغذية والطهي.[5] لا يزال هناك فجوة كبيرة في وسائل الإعلام التي تهتم بدعم نشر المعرفة.

كما أصبحت وسائل الإعلام مصدراً متزايداً للتعليم الديني في الدول العربية. يبث حوالي 150 قناة دينية، معظمها إسلامية، في جميع المنطقة العربية ويزداد هذا العدد [6] بعض هذه القنوات مخصصة للتفسير الديني، وبعضها للدين والقضايا الاجتماعية، وبعضها للتفسير الطائفي. هذه القنوات لا تواجه أي تنظيم للمحتوى. وقد ساهمت بعض هذه القنوات في التوترات الطائفية بين المدارس الفكرية الإسلامية في الترويج للكراهية بين المسلمين والمسيحيين في عام 2010، أدى هذا الوضع إلى إغلاق بعض الحكومات العربية لبعض القنوات الفضائية الدينية كما أن الإنترنت كمصدر آخر للمعلومات الدينية، خلق مشاكل مشابهة. يمكن أن يجعل نقص التنظيم للقنوات والمواقع الدينية من الصعب على المشاهدين التمييز بين وجهات النظر المتطرفة والتفسير الديني السليم. ومع ذلك، يجب عدم الخلط بين التنظيم والسيطرة الحكومية.

---

[1] صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية 2009 ج

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009 ج

[3] جون كين، وسائل الإعلام والديمقراطية، كامبريدج، بوليتي بريس 1991 دراسات سياسية. ص 124 بتصرف

[4] www.arabbarometer.org/index.html

[5] نادي دبي للصحافة 2009.

[6] الهيئة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية 2010.

المبحث الثاني : استخدام وسائل الإعلام لتمكين المؤسسات التعليمية والمجتمعات المحلية

هناك طريقة أخرى يمكن من خلالها لوسائل الإعلام تمكين المواطنين العرب وهي تعزيز علاقتهم بالأكاديميا، تُعتبر فجوات المعرفة عائقًا رئيسيا أمام التنمية يمكن للتعاون بين وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والحكومة أن يبني قدرات الدول العربية على إنشاء مجتمع معرفي.

ولكن المحتوى الإعلامي القائم على المعرفة ليس كافياً؛ يجب أن يكون الجمهور أيضا قادرًا على التفاعل النقدي مع المحتوى قلما يتم التطرق إلى الافتقار العام لدى المواطنين العرب للوعي الإعلامي في الخطاب العام، حتى في المناقشات حول التعليم. يشير مفهوم الوعي الإعلامي الشامل إلى تمكين الفرد من نقد المحتوى الإعلامي - سواء كان مرئيًا أو مكتوبًا أو مسموعا - كأنه نص مفتوح للتفسير والتحدي بدلاً من كونه نصا يفرض وجهة نظر واحدة غير قابلة للنقاش الوعي الإعلامي مهم بشكل خاص اليوم، حيث يتعرض الناس لكميات هائلة من المعلومات الصوت المركب الصور المحورة، ووسائل الإعلام غير المنظمة خاصة على المواقع الإلكترونية التي تقدم محتواها كعلم، غالباً ما تجعل من الصعب على الأشخاص الذين يفتقرون للوعي الإعلامي التمييز بين المحتوى الموثوق وغير الموثوق .

نشر الوعي الإعلامي بين الشباب أمر بالغ الأهمية في عصر وسائل التواصل الاجتماعي. يستخدم الشباب العربي وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت لمجموعة متنوعة من الأنشطة من الترفيه إلى تنظيم الاحتجاجات السياسية أصبح الإنترنت جزءًا من الحياة اليومية لكثير من الشباب.[1] يحتاجون إلى تطوير وعي إعلامي أكثر تطورًا يمكنهم من التمييز بين المصادر الموثوقة والمشبوهة.

إذا كيف يمكن زيادة الوعي الإعلامي في المجتمعات العربية؟ يجب تضمين التعليم الإعلامي في المناهج الدراسية كموارد للتعلم مدى الحياة. يمكن للتعليم الإعلامي أن يساعد الطلاب على أن يصبحوا أكثر حذرًا ونقدا. يمكن للمدارس تعليم النصوص الإعلامية (مثل مقاطع الفيديو المقالات الصحفية، والمقتطفات من البرامج التلفزيونية) إلى جانب النصوص التقليدية وتشجيع الطلاب على تحليلها نقديًا.

تعلم إنتاج المحتوى الإعلامي، مثل كتابة النصوص الإخراج، والتحرير، سيساعد الطلاب على فهم كيفية إنشاء النصوص الإعلامية وكيفية تشكيل العملية الإبداعية للمنتجات النهائية. يمكن تشجيع الطلاب على التعبير عن أنفسهم من خلال وسائل الإعلام .

يمكن أن يعزز هذا النوع من التفاعل الإعلامي المبادرة الفردية والجماعية، ومع ذلك تبقى المناهج الدراسية في الدول العربية في الغالب بقيادة المعلمين بدون مشاركة الطلاب. يمكن للمدارس والجامعات أن توفر بيئة مثالية لتعزيز مثل هذا التفاعل، وتشجيع الطلاب على استخدام مهاراتهم في الإنترنت لإنشاء قنوات تعليمية (مقاطع فيديو مدونات) لاستخدامها في المدارس والجامعات بالإضافة إلى مناقشة المحتوى، يمكن للطلاب إنشاء مواد مكتوبة وسمعية بصرية عبر الإنترنت.

يتيح الاستخدام المتزايد للتعليم عبر الإنترنت أو التعلم الإلكتروني للطلاب التعبير عن أنفسهم خارج ساعات المدرسة ويمكنهم من تعزيز مشاركتهم في تعليمهم الخاص. [2]

وتوفر بيئات التعليم الافتراضية العديد من المزايا عززت النسب العالية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في العديد من الجامعات العربية نشر المعرفة في اتجاه واحد من المحاضرين إلى الطلاب، بسبب عدم وجود وقت كاف للسماح للطلاب بطرح الأسئلة أو التعبير عن آرائهم يمكن لمنتديات النقاش عبر الإنترنت أن تساعد في حل هذه المشكلة من خلال تشجيع النقاشات في بيئة افتراضية والسماح للطلاب بالرد على بعضهم البعض. يمكن لبيئات التعلم الإلكتروني أن توفر أيضًا منصة لدورات التعليم عن بعد مما يجعل التعليم متاحًا للطلاب الذين يعيشون بعيدًا جدًا عن المدارس أو لا يستطيعون تحمل تكاليف حضورها. يمكن تنظيم التعلم عن بعد على المستوى الوطني أو من خلال الجامعات

[1] نادي دبي للصحافة 2009

[2] الجامعة الافتراضية المتوسطية، ls-ewdssps.ces.strath.ac.uk/MVU/partners.html

المفتوحة التي تخدم عدة دول مثل الجامعة العربية المفتوحة، وهي مؤسسة خاصة مقرها في الكويت ولها فروع في البحرين مصر الأردن لبنان عمان، والسعودية [1]

يمكن للمؤسسات التي تستخدم التعلم الإلكتروني تشجيع الآخرين في الدول العربية على اتباع هذا النهج من خلال تبادل أفضل الممارسات على المواقع الإلكترونية (مثل المشاريع التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو). سيسهل هذا النوع من التبادل التعاون الوطني والإقليمي وسيمكن المؤسسات من توفير مواد تعليمية بتكاليف مخفضة.

يمكن للحكومات العربية أن تشجع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتبادل المعرفة من خلال الاستثمار في المبادرات التي تزيد من الوصول إلى التعليم. تشمل الأمثلة تركيب أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالإنترنت في المكتبات العامة تقديم دورات مجانية لمحو الأمية الحاسوبية، وجعل التعلم الإلكتروني والوعي الإعلامي جزءًا من المناهج الدراسية.

وأيضاً يمكن لوسائل الإعلام أن تمكن المجتمعات العربية المحلية من خلال منح الناس منصة للتعبير عن أرائهم، والشعور بالانتماء الثقافي، وسرد تاريخهم الفردي والجماعي، وتطوير شعورهم بالاندماج في المجتمع الأكبر.

أصبح الفيلم والفيديو وسيلة لتحقيق ذلك. تشجع فعاليات مثل مهرجان دبي السينمائي الدولي الإنتاجات المحلية وأصبحت جزءا من المشهد أسرع الثقافي العربي العام كما تنمو وسائل الإعلام الإلكترونية المحلية بسرعة، مما يشير إلى الدور المحوري للإنترنت. مع كون اللغة العربية من اللغات نموا على الإنترنت من المهم أن يدعم كل من القطاعين العام والخاص تطوير البرمجيات والمحتوى باللغة العربية وفقًا لإحصائيات الإنترنت العالمية تحتل اللغة العربية المرتبة السابعة من حيث الاستخدام على الإنترنت .[2]

حيث وجد تقرير المعرفة العربي لعام 2009 أن هناك القليل من المحتوى على المواقع العربية الذي يمكن أن يدعم التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية. [3] كان الاستثناء هو عدة مبادرات إعلامية تهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية بعد حرب 2006 في لبنان من خلال توثيق حياة السكان المحليين اليومية يمكن أن تكون هذه المبادرات مصدر إلهام إحدى هذه المبادرات هي " Lens on Lebanon"، التي تزود المجتمعات المحلية المتضررة خلال الحرب بالمهارات والأدوات اللازمة لتوثيق حياتهم من خلال الصور والفيديو .[4] في الأردن، تتخصص شركة "خرابيش" في إنشاء أفلام ورسوم متحركة باللغة العربية تستند إلى الثقافة المحلية.

لكي تتمكن مشاريع التنمية القائمة على التكنولوجيا من تضييق فجوة المعرفة وتمكين الناس، يجب أن تكون المنصات شاملة ومفتوحة الأعضاء الفئات المهمشة. على سبيل المثال، يتم غالبا تجاهل جعل الويب متاحًا للأشخاص ذوي الإعاقة، ويظل محتوى وسائل الإعلام بلغات الأقليات محدودًا. يمكن أن يمكن الوصول إلى المعلومات مجموعات الأقليات من المشاركة بشكل أكثر فعالية كمواطنين. بعد سنوات من الكفاح من أجل التمثيل اللغوي أصبح لدى الأمازيغ، وهي مجموعة أقلية أصلية في شمال إفريقيا، الآن العديد من المواقع الإلكترونية التي تتناول هويتهم. كما أن الأمازيغ نشطون في النقاشات عبر الإنترنت حول كيفية استخدام لغتهم في التعليم والعلوم والتكنولوجيا، ووسائل الإعلام. تستخدم الأقليات العرقية اللغوية أيضًا وسائل الإعلام التقليدية، بما في ذلك محطات التلفزيون الفضائية، لتأكيد حقوقهم والاحتفاء بثقافتهم. [5]

الدور الرئيسي لوسائل الإعلام هو توفير المعلومات وتوجيه أصوات المواطنين إلى المجال العام. تقدم وسائل الإعلام العربية بالفعل مساحة للمواطنين للتعبير عن أنفسهم - على سبيل المثال، من خلال المواقع الإلكترونية التفاعلية للصحف مثل الشرق الأوسط والقنوات الفضائية مثل الجزيرة والعربية، وكذلك المشاركة في البرامج التلفزيونية

[1] الجامعة العربية المفتوحة 2011 www.arabou.org/openedu.htm.
[2] - www.internetworldstats.com/stats7.htm
[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009 ج
[4] نادي دبي للصحافة 2009 .
[5] شبكة المعرفة الريفية 2011، reent.gov.sy.

المباشرة عبر البريد الإلكتروني، والهاتف، والرسائل النصية خلال أزمة غزة عام 2009، عندما حاولت إسرائيل منع تقارير الإعلام من غزة .

الفصل الثالث : الاعلام والتمكين السياسي

المبحث الأول : وسائل الاعلام وتحديات التمكين السياسي :

يمكن لوسائل الإعلام أن تشجع على الحكم الرشيد بشكل رئيسي من خلال توفير المعلومات ومساءلة الحكومة والقطاع الخاص عن أفعالهم. في تقديم المعلومات، يمكن لوسائل الإعلام العربية التوسط بين الحكومات والمعارضات خلال الاحتجاجات والإصلاحات السياسية - من خلال إطلاع المواطنين على القضايا التي تهمهم وتضخيم أصواتهم حتى تصل إلى الحكومة يمكن لوسائل الإعلام أيضا تعزيز وعي الناس بحقوقهم والأليات اللازمة للحصول على تلك الحقوق. في وقت مبكر من عام 2003 في الصومال، تم إطلاق صحيفة ورسان لمعالجة نقص المعلومات المتاحة للمواطنين بعد انهيار الحكومة المركزية. [1]يمكن اتباع هذا المثال في العديد من الدول العربية المضطربة اليوم.

وتنقسم وسائل الاعلام إلى الآتي :

أولا، وسائل الإعلام العربية ما زالت تعاني من مشاكل تعيق قدرتها على تعزيز التمكين السياسي. أولاً، ليست كل الدول العربية لديها قوانين انتخابية تضمن للأحزاب السياسية الوصول المتساوي إلى وسائل الإعلام، وهو علامة على الالتزام بتعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني. وحيثما توجد مثل هذه القوانين، فهي لا تُنفذ دائمًا بإنصاف؛ إذ تعمل بعض محطات التلفزيون والراديو لصالح أحزاب سياسية معينة، مما يمنحهم وقت بث إضافي لحملاتهم من خلال الإعلانات أو التغطية الإخبارية. وقد وثقت الدراسات انتهاكات واسعة لقوانين الوصول المتساوي لوسائل الإعلام في الدول العربية، لكن نادراً ما يتم معاقبة المخالفين.

أنشأت عدة دول عربية مواقع إلكترونية لتعزيز المشاركة السياسية، خاصة خلال الانتخابات مثل الموقع الذي أنشأته وزارة الداخلية اللبنانية خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2009. يستخدم الناخبون أيضا مواقع الإنترنت غير الحكومية لمناقشة قضايا الانتخابات، مثل موقع "القرار العربي"، الذي يهدف إلى توفير معلومات عن الحكومات والمحاكم والقوانين والتعليم والمالية العربية. [2]كما ساهمت وسائل الإعلام في تعزيز التمكين السياسي من خلال كونها منفذاً للمواطنين لمساءلة الحكومة والقطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

كما أظهرت ثورات عام 2011، فإن هذا الدور مهم بشكل خاص في الديمقراطيات الناشئة التي تظل مؤسساتها ضعيفة وعرضة للضغوط السياسية. فتحت المنتديات عبر الإنترنت آفاقا جديدة للمواطنين لمناقشة قضايا حساسة لم يتم التطرق إليها علنا من قبل، بما في ذلك السياسة والدين تسمح بعض المواقع بالتعاون بين الصحفيين في جميع أنحاء المنطقة العربية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية. [3]

كانت مشاركة وسائل الإعلام العربية في حركات الاحتجاج عام 2011 مبنية على سنوات من الجهد، وإن كان

ثانياً : غالباً ما تتعرض وسائل الإعلام العربية لضغوط سياسية تدفعها نحو التغطية المتحيزة. بعض وسائل الإعلام تشارك في المحسوبية سواء بسبب ارتباطات الملكية أو الحاجة المالية. الفساد منتشر أيضاً بين الصحفيين الذين يهددون بنشر أخبار كاذبة أو فضائح إذا لم يتم دفع رشاوي. غالباً ما يتم توظيف الصحفيين من قبل الحكومة والشرطة السرية لابتزاز الخصوم السياسيين.

ثالثاً، كما أظهرت احتجاجات ،2011، لا تزال بعض الكيانات الإعلامية تشوه المعلومات وتبث معلومات كاذبة، مما يخدع المواطنين لاتخاذ قرارات غير سليمة ، بينما اتبعت بعض المحطات التلفزيونية الخاصة جداول أعمال جردت تقاريرها من كل موضوعية و حاولت فرض تعتيم إعلامي من خلال التدخل في استقبال الأقمار الصناعية ، وقطع خدمات الإنترنت والاتصالات.

---

[1] شبكة الصحافة العربية 12005

[2] القرار العربي ،2011 .www.arabdecision.org.

[3] شبكة الصحافة العربية 12009.

رابعاً، لا يزال نطاق حرية التعبير محدوداً، حتى على الإنترنت. تحاول السلطات الحكومية السيطرة على وسائل الإعلام الجديدة للمعلومات من خلال إنشاء مواقع تقلل من مصداقية مواقع المعارضة، وتمرر قوانين تتطلب ترخيص المواقع مما يحد من حرية التعبير ويمنح إمكانية الوصول الكامل إلى معلومات مستخدمي الإنترنت والشركات تعرقل السلطات أيضاً الوصول إلى المواقع التي تعتبرها مهددة، حتى تلك أنشئت بشكل قانوني ولا يزال النشطاء في جميع أنحاء المنطقة الذين ينتقدون الحكومة على الإنترنت عرضة للاعتقال ويمكن اتهامهم بالقذف أو بتهديد الأمن الوطني.
تستمر هذه الحالة في تكريس الوضع الراهن الطويل الأمد في عام 2005، كانت أربع من الدول الخمس عشرة التي تم تعريفها على أنها "أعداء الإنترنت" من قبل مراسلين بلا حدود دولاً عربية. لا تزال حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تمنع الوصول إلى بعض المواقع، بينما تفرض حكومات عربية أخرى الرقابة من خلال الضغوط القانونية المراقبة الضرائب العالية، البنية التحتية غير المتطورة للاتصالات، الاحتكار السيطرة على مقدمي خدمات الإنترنت السيطرة على الوصول إلى الأجهزة والبرامج وبيئة من الخوف تؤدي إلى الرقابة الذاتية مواجهة هذه التحديات تتطلب إصلاحاً شاملاً، يبدأ بالقوانين وتنفيذ تلك القوانين، والتواصل بين المواطنين والحكومة ، والمؤسسات والممارسات.[1]

المبحث الثاني : دور القوانين والمواثيق من القمع إلى فضاء مفتوح لوسائل الإعلام الحرة

تعاني وسائل الإعلام العربية من إساءة استخدام القوانين مما يقيد حرياتها. تتبع قوانين الصحافة عموما نموذج الرقابة الذاتية المتجذر ا منذ زمن طويل. يتم التحكم بشكل صارم في نشر الصحف، حيث يجب ترخيص الصحف قبل أن تتمكن من النشر.[2] في بعض الدول، تمتلك السلطات الحق المطلق في قبول أو رفض الطلبات، دون تقديم تبرير في بعض الدول يمكن للمرفوضين استئناف القرار لدى سلطة إدارية أعلى، بينما تمنح دول أخرى حق الاستئناف القضائي.
تتمتع معظم الدول العربية بأنظمة صحفية مملوكة بالكامل أو جزئيًا للدولة. تمنح بعضها الملكية للدولة أو للحزب الحاكم؛ بينما تتمتع أخرى بملكية مختلطة بين القطاعين الخاص والعام. تمنح القليل من الدول جميع المواطنين الحق في ممارسة الصحافة دون قيود أو شروط.
تتطلب معظمها الحصول على ترخيص حكومي قبل النشر. بينما يحد القليل من الحق في فرض الغرامات وغيرها من التدابير العقابية إلى السلطة القضائية، تمنح دول أخرى هذا الحق حصريًا للسلطات الإدارية تفرض الأنظمة الصحفية في العديد من الدول العربية غرامات أو حتى السجن على الناشرين غير القانونيين.
وفقًا لتقرير فريدوم هاوس لعام 2009، لا يزال البث الفضائي والوسائط الرقمية، رغم تأثيراتهما الإيجابية في الدول العربية، يعانيان من قوانين التشهير والقذف، وكذلك القوانين الطارئة. [3]
ومن بين أكثر قوانين الصحافة تقييدا خطورة، ميثاق القنوات الفضائية العربية المعروف باسم ميثاق الشرف الإعلامي العربي الذي أصدرته جامعة الدول العربية عام 2008 على الرغم من الاعتراضات من لبنان وقطر. تنص المادة السابعة، وهي من أكثر المواد إثارة للجدل، على ما يلي:
يجب على الإعلاميين العرب الالتزام بالمصداقية والنزاهة في أداء مهنتهم والامتناع عن الأساليب التي تشوه مباشرة أو غير مباشرة الناس. يجب احترام السيادة الوطنية للشعوب واختياراتها الأساسية يجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب، ولا يجب أن تتحول وسائل الإعلام إلى أداة تحريض على العنف لا يجب أن تسبب الأضرار لرؤساء الدول ويجب أن تبقى محايدة تماما في النقاشات. كل هذا لحماية قدسية وشرف رسالة الإعلام.

وتنص المادة الخامسة على ما يلي:

يجب على الإعلام العربي أن يلتزم بمبدأ التضامن العربي في كل ما يقدمه للرأي العام داخليا وخارجيا. يجب أن يسهم بكامل طاقته في دعم التفاهم والتعاون بين الدول العربية وتجنب نشر أي شيء يضر بالتضامن العربي. يجب أن يمتنع عن توجيه حملات ذات طابع شخصي. [1]

---

[1] حسن مكي محمد أحمد، الإعلام والتغيير السياسي في الوطن العربي، بيروت) مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ص 230 بتصرف
[2] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، www.alecso.org.tn.
[3] -Freedom House 2009

يحتاج الإعلاميون العرب والمؤسسات الإعلامية، ونشطاء المجتمع المدني أيضًا إلى العمل لتغيير القوانين التي تحد من حرية التعبير.
تم بذل جهود مماثلة في أماكن أخرى في المنطقة العربية، ولكن في كثير من الحالات لم يتجاوز التغيير البيانات العامة التي لم تنفذ بالكامل.
مثال على ذلك هو إعلان صنعاء لعام 1996، الذي صاغه تحالف من الحكومات العربية والمنظمات الصحفية العربية والدولية، وخبراء الإعلام تحت رعاية اليونسكو. يدعو الإعلان إلى تعزيز استقلالية وتعددية وسائل الإعلام العربية .
ويمكن لوسائل الإعلام تعزيز التمكين السياسي إذا عملت بشفافية وضمن القانون وإذا تم تفسير القوانين وتطبيقها بشفافية. يمكن لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة أن تكون مؤثرة هنا من خلال الإبلاغ عن الحالات التي تم فيها محاكمة وسائل الإعلام والصحفيين ومن خلال زيادة الجمهور بالعقوبات التي تواجهها وسائل الإعلام، حتى يمكن محاسبة الدولة الصحفيون في الدول العربية يتعرضون لتهديدات متعددة، وضغوط سياسية، ومحاكمات غير عادلة .[2]
وينبغي على الدول العربية توفير وتعزيز الضمانات الدستورية والقانونية لحرية التعبير وحرية الصحافة وإلغاء القوانين والإجراءات التي تقيد حرية الصحافة؛ حيث إن ميل الحكومات إلى وضع حدود خطوط حمراء" خارج نطاق القانون يحد من هذه الحريات وهو أمر غير مقبول.
و يجب أن يكون إنشاء جمعيات ونقابات وروابط للصحفيين والمحررين والناشرين مستقلة وتمثيلية أولوية في تلك الدول العربية التي لا توجد فيها مثل هذه الهيئات حاليا. ينبغي إزالة أي عقبات قانونية وإدارية تحول دون إنشاء منظمات صحفية مستقلة. حيثما كان ذلك ضروريًا، يجب صياغة قوانين علاقات العمل بما يتوافق مع المعايير الدولية.
إن الممارسات الصحفية السليمة هي الضمان الأكثر فعالية ضد القيود الحكومية وضغوط الجماعات ذات المصالح الخاصة.
يجب أن تكون إرشادات المعايير الصحفية من اختصاص المحترفين في وسائل الإعلام. أي محاولة لوضع معايير وإرشادات يجب أن تأتي من الصحفيين أنفسهم. النزاعات التي تتعلق بوسائل الإعلام و/أو المحترفين الإعلاميين في ممارسة مهنتهم هي مسألة يجب أن تقررها المحاكم، ويجب محاكمة مثل هذه القضايا بموجب القوانين والإجراءات المدنية وليس الجنائية.
يجب منح البث المملوك للدولة ووكالات الأنباء الوضع القانوني للاستقلال التحريري والصحفي كمؤسسات خدمة عامة مفتوحة. يجب أيضا تشجيع إنشاء وكالات أنباء مستقلة وملكية خاصة أو مجتمعية لوسائل الإعلام الإذاعية، بما في ذلك في المناطق الريفية. [3]
يمكن أيضا للمجتمع المدني أن يعارض القوانين التي تقيد حرية التعبير وتمكن من الرقابة على الإنترنت عن طريق تنسيق جهود المناصرة وزيادة وعي المواطنين لمواجهة مثل هذه السيناريوهات ينبغي على المنظمات غير الحكومية العربية التي تحمي حقوق الصحفيين زيادة تعاونها عبر الحدود.
هناك حاجة إلى مزيد من المبادرات لتسهيل عملهم وتحسين التواصل والتنسيق مثل إطار قانوني يحمي وسائل الإعلام المعارضة ويضمن الحق في المعلومات العامة. يمكن أن تسهم وسائل الإعلام الإلكترونية في تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والنشر المشترك، والحوار عبر الإنترنت بين الدول. يمكن أن تنسق وسائل الإعلام الإلكترونية أيضا جهود نقابات الصحفيين لتحقيق اتفاقيات إقليمية تدعو إلى تحقيقات كاملة من قبل المحاكم المحلية والمحكمة الجنائية الدولية في الهجمات على الصحفيين في مناطق النزاع.

الفصل الرابع: الحكومة الإلكترونية كأداة للتواصل بين المواطنين والدولة

تتطلب الجهود تغيير ثقافة الحكومة من خلال تعزيز التواصل بين المواطنين والدولة. سيساعد تحسين التواصل في سد الفجوة بين الدولة والمواطنين التي انكشفت بوضوح خلال احتجاجات عام 2011.

---

[1] اتحاد الصحفيين العرب 2009
[2] الشبكة العربية العالمية 2011.
[3] اليونسكو 1996

يُحتفظ بمعظم المعلومات المتاحة للدولة في الدول العربية من وسائل الإعلام والجمهور بذريعة الحفاظ على النظام العام والأمن القومي. يُعد ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات العامة وتسهيل هذا الحق من ركائز الحوكمة الرشيدة تتمثل إحدى الطرق لمعالجة نقص المعلومات في استخدام الحكومة للتكنولوجيا الرقمية للتواصل مع المواطنين وتقديم الخدمات لهم، وللمجتمع المدني والشركات الخاصة، وكذلك للارتباط بالمؤسسات الرسمية تتطلب الحكومة الإلكترونية الفعالة تواصلاً ثنائي الاتجاه بين الحكومة والمواطنين لتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك المشاركة المساءلة، الشفافية، التفاعلية، الكفاءة، الكفاءة المساواة، الشمولية، وسيادة القانون .

في هذا السياق للحكومة الإلكترونية أربع فوائد:

- تجعل المعلومات أكثر سهولة للمواطنين.
- تساهم في التمثيل الديمقراطي للمواطنين، مثل التواصل بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين عبر البريد الإلكتروني..
- تشجع المواطنين على المشاركة في العملية الانتخابية، مثل توفير المعلومات وتشجيع النقاش على المواقع الإلكترونية.
- تطلب التعليقات من المواطنين، مما يزيد من مشاركة المواطنين في صنع القرار.

تتمثل الفوائد العملية للحكومة الإلكترونية في أنها تعكس تحولا عميقا في كيفية إدارة الحكومات لأنشطتها.

أولاً: تدعم الإصلاح السياسي. يجب حث الدول العربية على استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية لرقمنة المعلومات وتشجيع المشاركة السياسية وهي إجراءات تؤدي إلى إشراف المواطنين وزيادة المساءلة الحكومية. كما لاحظ تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2009، فإن الدساتير في المنطقة العربية أكثر أيديولوجية من كونها مؤسسية، وعادة ما يكون المواطنون غير مطلعين على تفاصيلها. يمكن أن يؤدي نشر الدستور عبر الإنترنت إلى تحفيز النقاش وتوسيع الحرية السياسية تدريجيا.

ثانيا: يمكن أن يسهم توسيع الحكومة الإلكترونية أيضا في تعزيز الإصلاح المؤسسي، بما في ذلك إصلاح سوق العمل والإدارة العامة.

يمكن أن يشجع نشر المعلومات حول قوانين العمل، على سبيل المثال، منظمات المجتمع المدني على الضغط من أجل التعديلات، في حين يمكن أن يؤدي نشر المعلومات حول الإنفاق الحكومي وميزانيات الدولة إلى إصلاح الإدارة العامة والحوكمة وتحقيق قدر أكبر من العدالة .

تعزز المعلومات الرسمية عندما تكون سهلة الوصول والفهم والمراقبة من الشفافية والالتزام بسيادة القانون والاستعداد للمساءلة من قبل المواطنين. وبدورها، تعزز هذه الإصلاحات المجتمع المدني، مما يمكنه من أن يصبح شريكا فعالا في صنع القرار.

ومع ذلك، تواجه العديد من التحديات الدول في هذا المجال. تواجه بعض الدول عوائق من حيث نقص الموارد والبنية التحتية التكنولوجية المتطورة. تواجه أخرى تحدي التفاوت الكبير في القدرة الرقمية عبر الدول والقطاعات الاجتماعية. معدلات الأمية وأمية الكمبيوتر مرتفعة في العديد من الدول العربية.

وفي الجانب الأخر أصبحت المؤسسات تستخدم مجموعة واسعة من أدوات الاتصالات التسويقية الرقمية ، حيث أتجه تركيز معظمهم على مستخدمي الانترنت وقد أدى ذلك إلى إحداث تغير في إدارة اتصالاتهم وتحولوا من المنهج التقليدي لبث المعلومات الترويجية نحو المزيد من نماذج الاتصال التخاطبية والحوارية وهو ما يتجسد بوضوح من منصات وسائل التواصل الاجتماعي التي تعتمد أساساً على المشاركة النشطة لمستخدميها حيث تعمل هذه التقنيات على تعزيز العلاقات بين الاشخاص .[1]

[1] Bitt moon,sung-un yang(2021) , Developng the scale of presidential candidates dialogic communication (PCDC) during the 2018 presidential campaign in south korea, public Relations Review,48 , 10200,p010.

المبحث الأول: تمكين مؤسسات وممارسات الإعلام ومشاكل الاعلام المملوك للدولة الخاص

تمكين مؤسسات وممارسات الإعلام يشير إلى تعزيز دور وسائل الإعلام في المجتمع من خلال توفير البيئة والتشريعات والدعم المناسب الذي يسمح لها بالعمل بحرية وفعالية يساهم تمكين الإعلام في تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وزيادة الشفافية والمساءلة الحكومية. [1]

أولاً: أهمية تمكين الإعلام

1. تعزيز الديمقراطية : يُعتبر الإعلام أداة حيوية في دعم الديمقراطية من خلال توفير منصة للنقاش العام ومراقبة الأنشطة الحكومية. عندما يتمتع الإعلام بالحرية والتمكين يستطيع تسليط الضوء على القضايا التي تهم المجتمع والمساعدة في توجيه الرأي العام.
2. حماية حقوق الإنسان يلعب الإعلام دورًا محوريًا في كشف انتهاكات حقوق الإنسان وإيصال صوت الفئات المهمشة. من خلال التغطية الإعلامية الواسعة، يمكن تسليط الضوء على الانتهاكات والمساهمة في دفع المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
3. زيادة الشفافية والمساءلة : يمكن الإعلام من مراقبة الأنشطة الحكومية والشركات الخاصة وكشف أي ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية هذا الدور الرقابي يعزز من الشفافية ويشجع على المساءلة.

ثانياً: العوامل التي تساهم في تمكين الإعلام

1. التشريعات والقوانين من الضروري وجود قوانين تحمي حرية الصحافة وتمنع التضييق على الإعلاميين. يجب أن توفر هذه القوانين الحماية للإعلاميين من الملاحقة القضائية التعسفية وتضمن حق الوصول إلى المعلومات.
2. التكنولوجيا والبنية التحتية التطور التكنولوجي يمكن أن يلعب دورًا كبيرًا في تمكين الإعلام من خلال توفير وسائل جديدة لنقل المعلومات والوصول إلى جماهير أوسع. يجب أن تتيح الحكومات والمنظمات المجتمعية البنية التحتية المناسبة لدعم هذا التطور.
3. التدريب والتطوير المهني: تمكين الإعلام يتطلب أيضًا استثمارًا في تدريب الإعلاميين وتطوير مهاراتهم لمواكبة التحديات الجديدة. يشمل ذلك التعليم المستمر في مجالات مثل الصحافة الاستقصائية والأخلاقيات المهنية.
4. الدعم المالي : تعتبر الاستقلالية المالية جزءًا مهما من تمكين الإعلام. يجب تشجيع تنوع مصادر التمويل للإعلام المستقل وتقديم الدعم للمؤسسات الإعلامية الصغيرة لضمان استمراريتها.

ثالثاً: التحديات التي تواجه تمكين الإعلام

رغم الأهمية الكبيرة لتمكين الإعلام، تواجه هذه العملية العديد من التحديات مثل:

1. الرقابة والتضييق : لا تزال العديد من الحكومات تفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام وتقوم بقمع الأصوات المعارضة. هذا النوع من الرقابة يمكن أن يحد من قدرة الإعلام على القيام بدوره الفعال في المجتمع.
2. العنف ضد الصحفيين: في بعض المناطق، يتعرض الإعلاميون للتهديد بالعنف أو الاعتقال، مما يحد من حريتهم في ممارسة مهنتهم.
3. التحديات الاقتصادية : تواجه العديد من المؤسسات الإعلامية صعوبات مالية تهدد قدرتها على العمل بشكل مستقل، مما يؤدي إلى اعتمادها على مصادر تمويل قد تؤثر على نزاهتها.

يتطلب تطوير الإعلام الشفافية في الملكية وتنوع المنافذ الإعلامية مع نطاق واسع من الآراء. الملكية هي واحدة من أكبر العقبات أمام أن يصبح الإعلام أداة تمكين في الدول العربية تؤثر الجهة المالكة للمنصة (الحكومة القطاع الخاص المجتمع المحلي، المجتمع المدني) على محتوى الأخبار التي يتم الإبلاغ عنها، وكيفية الإبلاغ عنها، ولأي

[1] برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة 2012

غرض يحتاج العالم العربي إلى إعلام حر - خال من القوانين التي تقيد التعبير وخال من الضغط من المالكين أو الكيانات السياسية - وصحفيين لديهم المهارات للإبلاغ بشكل غير متحيز دون خوف من الانتقام السياسي، بالإضافة إلى مواطنين قادرين على الوصول إلى المعلومات وفهمها وتقييمها. [1]

لتكون وسائل الإعلام وكيلاً لتمكين المواطنين، تحتاج المؤسسات الإعلامية إلى تقديم مجموعة متنوعة من الآراء. تحتاج إلى أن تكون حرة من سيطرة الدولة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. لدى بعض الدول العربية قوانين تعوق الإعلام المستقل - على سبيل المثال، بفرض رسوم ترخيص باهظة لمحطات الراديو والتلفزيون تتمتع وسائل الإعلام الخاصة في بعض الأحيان بدرجة من حرية التعبير ويمكنها انتقاد السياسة المحلية إذا تجنبت التقارير السلبية حول الحكومة المضيفة والمانحة. [2]

قد تسمح الحكومات للصحف بقدر أكبر من الحرية الظاهرة مقارنة بوسائل الإعلام الأكثر تأثيرًا، مثل التلفزيون، وبالتالي تتظاهر بالليبرالية في حين تكتم بشكل سري أي تساؤل حول سلطتها.

تغيب في البيئة الإعلامية في معظم الدول العربية المؤسسات المستقلة وغير الربحية الملتزمة التي تقدم تقارير خالية من التأثير السياسي والمالي حول القضايا التي تهم المواطنين والتي لديها علاقات قوية مع المجتمع المدني. تعمل هذه المؤسسات مع المنظمات المدنية التعليمية والثقافية، وتعمل بطريقة لامركزية، وتصل إلى الفئات الضعيفة والمهمشة، وتتعاون في شبكات غير رسمية من منتجي المعرفة المستقلين.

إن الملكية المتأثرة بالتحيزات السياسية أو الاجتماعية تضعف مصداقية الإعلام. ونظرًا لعدم وضوح من يملك مؤسسة إعلامية معينة أو كيف يتم تمويلها، فإن الشفافية الأكبر في الملكية والتمويل ضرورية لتمكين المواطنين العرب من فهم العوامل التي تؤثر على التغطية الإعلامية وتوسيع خياراتهم.

المبحث الثاني : إعادة هيكلة الساحة الإعلامية من الرقابة إلى الإشراف

تحتاج الدول العربية إلى إعلام أكثر انفتاحا وشفافية ومصداقية. يتطلب تحقيق ذلك إعادة هيكلة الساحة الإعلامية، وتعديل قوانين الترخيص الإعلامي، وتنظيم ملكية وسائل الإعلام، ووضع معايير للمساءلة والشفافية. أظهرت حركات الإصلاح السياسي لعام 2011 الحاجة إلى تغيير كبير، وفي الوقت نفسه خلقت فرصا لتحقيق هذا التغيير بدأت النقاشات العامة حول الحريات تأخذ في الاعتبار دور الإعلام في تونس، على سبيل المثال، تم إلغاء وزارة الإعلام بعد ثورة 2011 كخطوة جريئة نحو إنشاء ساحة إعلامية مستقلة.

وقد حدد العلماء ستة عوامل تساعد على تطوير الاعلام الوطني وهي :-

1. الخصائص الجغرافية أو الطبيعية .
2. الكفاءة التكنولوجية .
3. الاحوال الاقتصادية .
4. المزايا الثقافية .
5. الآراء السياسية .
6. جودة الاعلام .[3]

يتطلب تطوير وسائل إعلام منفتحة وشفافة وذات مصداقية أيضا مراقبين مستقلين لضمان سلامة الممارسات الإعلامية من خلال مراقبة المؤسسات الإعلامية دون فرض رقابة عليها - حتى بشكل غير مباشر. تتشكل المؤسسات الإعلامية من سياقها، لكن الدول لا تزال تستطيع التعلم من نماذج الإعلام الناجحة من جميع أنحاء العالم، لا سيما كيفية إصلاح الإعلام الرسمي. مثال على ذلك هو البث العام في المملكة المتحدة، الذي يعتبر دور جميع وسائل الإعلام الوطنية أولاً إعلام المواطنين، ثم تثقيفهم، وأخيراً تسليتهم. تعتمد تراخيص وتمويل وسائل الإعلام الوطنية

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009 ج

[2] مؤسسة مراسلون بلا حدود 2008

[3] عبدالرزاق محمد الدليمي ، صناعة الاعلام العالمي المعاصر ، اليازدي العلمية للنشر والتوزيع ، 2019 .

على التزامها بهذه المبادئ . تتولى "أوفكوم"، وهي جهة تنظيمية مستقلة غير حكومية وغير رقابية مهمة حماية حق المواطنين في رفع دعاوى قضائية ضد القنوات الإعلامية.

رغم استمرار الأنظمة القمعية في السيطرة على الإعلام العربي وترفض إدخال آليات تنظيمية فعالة تسمح للإعلام بالعمل بشكل مستقل. في الوقت نفسه، لم تؤد زيادة عدد القنوات الفضائية العربية الإقليمية في التسعينيات إلى تحقيق الديمقراطية والتعددية. لا يزال الشعب العربي وخاصة الفقراء وسكان الريف والفئات المهمشة مستبعدا ومع ذلك، أشعلت الثورات الشعبية التي بدأت في أواخر عام 2010 الأمل في إعادة تنظيم الإعلام لتلبية تطلعات الناس في مجتمعات حرة وشاملة وعادلة.

يقدم نموذج البث العام بديلاً للنظام الثنائي (الخاص - الحكومي) الذي أثبت عدم قدرته على تلبية الاحتياجات والطموحات المتعددة والمعقدة للمجتمعات العربية يخدم البث العام الملتزم الجمهور بأسره، وليس فقط المصالح السياسية والتجارية. يهدف إلى تلبية جميع احتياجات ورغبات المجتمع، بغض النظر عن القوة الشرائية، أو اللغة أو العرق أو النفوذ. يسهم هذا النوع من البث في نمو رأي عام حر ومتنوع ومطلع ويمثل طيفا من التوجهات الفكرية، خصوصا الآراء النقدية؛ ويغطي معظم الشؤون المحلية بطريقة عادلة ومتوازنة. علاوة على ذلك، يعزز الإنتاج الوطني من خلال الإصرار على أن يقدم البث العام معلومات وبرامج ترفيهية ذات جودة عالية فقط.

يجب أن يكون تطوير وسائل إعلام موضوعية تخدم احتياجات الشعب العربي، إلى جانب إدخال آليات تنظيمية تضمن الوظيفة، أولوية قصوى للثوار العرب الملتزمين في مصر وتونس ودول أخرى. [1]

اعتماد نموذج مشابه في الدول العربية من شأنه إثراء البيئة التلفزيونية التي تهيمن عليها برامج الترفيه وتنظيم البيئة الإعلامية التي تتجاهل بشكل عام الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية والإعلامية والنفسية للمواطنين اقترح تقرير صادر عن معهد حقوق الإنسان في القاهرة عام 2006 البث العام كأنسب نموذج للتلفزيون والراديو في الدول العربية، وهناك دعم متزايد لهذا النموذج بين منظمات المجتمع المدني المحلية يجري مناقشة نموذج "أوفكوم" في مصر وتونس كنموذج مناسب للدول الانتقالية. [2]في الدول التي اجتاحتها احتجاجات ما يسنى بالربيع العربي، قد يكون من الضروري إعادة هيكلة وتعزيز الكفاءة المهنية والإدارية والمالية لوسائل الإعلام.

الفصل الخامس: بناء قدرات الإعلام ودعم المؤسسات الإعلامية المهنية والمسؤولة

يتطلب إنشاء البث العام بناء قدرات الإعلام على المستويات الاستراتيجية والمؤسسية والبشرية من منظور استراتيجي، ستتحفز الحكومات على الاستثمار في تطوير الإعلام وتعزيز قدراته إذا اعتبر الإعلام ملكية عامة" و"خدمة عامة".

تحتاج الدول العربية بشدة إلى إعلام عام غير حزبي مدعوم بأموال عامة، ويخدم جميع المواطنين بدأت معظم وسائل الإعلام في أوروبا الغربية البث تحت ملكية عامة ولكن بضمانات قانونية صارمة لاستقلالها عن الحكومة يمكن أن يدعم الاستثمار المتزايد في الإعلام العام الشفافية في الحكومة والمؤسسات الإعلامية إذا كُشفت خطط نمو المؤسسات الإعلامية علنا ومراجعتها بانتظام لضمان تحقيق المعايير.

تدعم المؤسسات الإعلامية مثل شبكة الصحافة العربية ونادي دبي للصحافة فكرة أن المراجعة تشجع على الشفافية. [3]

على المستوى المؤسسي ، يمكن أن يدعم تعزيز ثقافة تشجع المؤسسات الإعلامية على تبادل المعلومات والموارد المعرفية التمكين. يُعزز التمكين عندما تمتلك المؤسسات الإعلامية الوصول إلى الموارد المعرفية التي تمكنها من إنتاج محتوى ذي مصداقية وجودة عالية. تقلل الأرشيفات الإخبارية ومراكز البحث من اعتماد الإعلام على محتوى وكالات الأنباء غير المحرر وتسمح للصحفيين بالتحقق من صحة أخبارهم. على سبيل المثال، تمتلك قناة الجزيرة مركز أبحاث داخلي. يمكن أن يؤدي إنشاء وكالات أنباء محلية إلى تمكين الإعلام العربي وتقليل اعتماد المنطقة على وكالات الأنباء الغربية.

---

[1] قسم التواصل الجامعة الأمريكية في لبنان .

[2] معهد بانوس باريس 2011

[3] شبكة الصحافة العربية 2009ب.

المبحث الأول : ادوات متبادلة للصحافة الاستقصائية والمواقع الاخبارية

يحتاج الإعلام أيضا إلى معلومات أفضل حول الجمهور. العديد من الدراسات التي تتناول الجمهور تركز تجاريًا وتهدف لتحقيق الربح. الاعتماد عليها في تطوير المحتوى الإعلامي يقلل من التنوع والجودة وقد يشجع المنتجين على تبسيط المحتوى على حساب البرمجة الثقافية والتعليمية الغنية. تتوفر دراسات أفضل من الجامعات والمراكز البحثية العربية، لكنها لا تصل إلى المؤسسات الإعلامية يمكن أن تساعد إتاحة هذه الدراسات للمؤسسات الإعلامية في تلبية احتياجات الجمهور من البرمجة الثقافية والتعليمية والاجتماعية والسياسية.

على مستوى الموارد البشرية، يُعد توظيف صحفيين وأخصائيين إعلاميين أخلاقيين ومهنيين من أقوى الطرق لتمكين المؤسسات الإعلامية تراجعت المهنية في الإعلام العربي السائد عدة درجات على الرغم من زيادة عدد الصحف والقنوات الفضائية لا يزال الأقلية ملتزمين بالمعايير المهنية، وعدد أقل يلتزم بالمعايير الإعلامية المعترف بها دوليا رغم تعهداتهم بذلك.

كثيرًا ما تشعل التغطية الإعلامية، بما في ذلك تغطية الرياضة الفتنة بين الدول أو المجتمعات المحلية.[1] التحيز في تغطية القضايا القانونية والصراعات المحلية والإقليمية شائع ويزيد من التوتر، مما يجعل الإعلام العربي مشاركًا في الصراع السياسي بدلاً من كونه موفرًا للمعلومات يحتاج الإعلام العربي إلى ميثاق سلوك يطبق على الجميع في المجال - من الصحفيين إلى المحررين إلى المنتجين - والذي يُطبق من قبل لجان مستقلة من المهنيين الإعلاميين وأعضاء المجتمع المدني، وليس من قبل الحكومات.

يمكن أن يؤدي المزيد من الاهتمام ببناء قدرات الإعلاميين إلى تحسين المؤسسات الإعلامية. على سبيل المثال، لدى مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، بالتعاون مع وفد الاتحاد الأوروبي في اليمن برنامج لتطوير المهارات الإعلامية بين المهنيين الشباب، وخاصة مسؤولي الإعلام في مجموعات الشباب والائتلافات يُدرب هذا البرنامج المشاركين على التحرير والتواصل مع وسائل الإعلام واستخدام فيسبوك وتويتر .[2]

تقدم المنطقة العربية الآن المزيد من الدورات الجامعية المتخصصة في الصحافة وتخرج المزيد من خريجي الدراسات الإعلامية أكثر من أي وقت مضى، ولكن البرامج تركز بشكل شبه حصري على المهارات التقنية وتقلل من التركيز على أخلاقيات الإعلام. تقدم فقط عدد قليل من البرامج الجامعية عالية الجودة في الصحافة، مثل البرنامج الذي أطلق في الجامعة الأمريكية في بيروت في أبريل 2007، تدريبا في الصحافة الاستقصائية وتغطية الانتخابات والحروب[3] يمكن أن تساعد الجامعات العربية في تمكين المؤسسات الإعلامية من خلال تقديم المزيد من التدريب المهني الذي يلبي احتياجات الصحفيين العرب تطوير الصحافة الاستقصائية ذو أهمية خاصة. بينما يمكن للمدونين المساعدة في كشف الفساد، إلا أنهم لا يمكنهم منافسة عمق التحليل الذي يقدمه الصحفيون المدعومون من المؤسسات الإعلامية التي تمتلك الموارد والبنية التحتية اللازمة لمتابعة حالات الفساد في الحكومة والقطاع الخاص.[4]

ادوار متبادلة للصحافة الاقصائية والمواقع الاخبارية :

الواجبات القانونية الرئيسية لأوفكوم هي ضمان

- توفير مجموعة واسعة من خدمات الاتصالات الإلكترونية، بما في ذلك الخدمات عالية السرعة مثل النطاق العريض .
- توفير مجموعة واسعة من البرامج التلفزيونية والإذاعية عالية الجودة التي تلبي مجموعة متنوعة من الأذواق والاهتمامات.
- تقديم خدمات التلفزيون والراديو من قبل مجموعة واسعة من المنظمات.
- حماية الأشخاص الذين يشاهدون التلفزيون ويستمعون إلى الراديو من المواد الضارة أو المسيئة.

[1] بي بي سي نيوز 2009ب؛ أبو عرجة 2003.
[2] مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي 2012
[3] شبكة الصحافة العربية 2008، www.aub.edu.lb/news/archive/preview.php?id=73880
[4] شبكة الصحافة العربية 2005ب.

– حماية الأشخاص من المعاملة غير العادلة في برامج التلفزيون والراديو ومن انتهاك الخصوصية. [1]

في حين توفر المواقع الجديدة على الإنترنت والمدونات عمقًا وعرضا هائلا من المعلومات لأولئك الذين لديهم الوقت والرغبة في البحث عنها، إلا أنها لا يمكن أن تحل محل وظيفة أساسية للصحافة المهنية الضرورية للديمقراطية مراقبة من هم في السلطة. يتطلب الأمر وقتا وجهدا ومالا ومعرفة لمراقبة الشؤون العامة وكشف الفساد في الحكومة والقطاع الخاص. الصحافة الاستقصائية ليست رخيصة، لكنها ضرورية لمحاسبة من هم في السلطة. لا يفي المدونون الأفراد والمواقع الإخبارية الصغيرة بهذا الدور.

أيضا مهمة هي برامج التدريب والندوات التي تتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات بالإضافة إلى برامج تبادل الصحافة الإقليمية والدولية. مثال على تبادل المعلومات هو شبكة الصحافة العربية وهي مبادرة برعاية الاتحاد العالمي للصحف التي تنشر المعلومات عبر الإنترنت لاستخدام الصحفيين العرب وتشجعهم على التفاعل [2]مثال آخر هو برنامج تطوير الصحف العربية، الذي يدعم جهود الصحف المستقلة في الدول العربية [3].

المبحث الثاني : تمكين المرأة من خلال وسائل الإعلام الصور النمطية والأدوار الرائدة

تلعب النساء دورًا هامًا في الإعلام العربي اليوم بدءًا من تزايد وجودهن على شاشات التلفزيون بما في ذلك كمديرات حوارات سياسية ومذيعات أخبار سلطت وسائل الإعلام العربية الضوء على العديد من الناشطات في البلاد العربية. ظهرت الناشطات والصحفيات حظيت الصحفية والناشطة اليمنية توكل كرمان بتغطية إعلامية واسعة لدورها القيادي في حركة الإصلاح اليمنية ولحصولها على جائزة نوبل للسلام على الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال هناك العديد من المشاكل التي تؤثر على وجود المرأة في الإعلام العربي. غالبًا ما تكون التمثيلات الإعلامية للمرأة استغلالية وتعمق الصور النمطية للنساء كأدوات جنسية أو كغير مهتمات بالقضايا الهامة تظهر العديد من النساء في الإعلام في سياق يعزز الصور التقليدية للنساء كأمهات أو ربات منازل فقط. ووجد تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لعام 2006 أن حوالي 79% من عينة من الأخبار في الدول العربية تصور النساء في أدوار تقليدية. [4]كما وجد مشروع مراقبة الإعلام العالمي أن 78% من الأخبار في الشرق الأوسط تعزز الصور النمطية للجنسين.[5]

كما أن النساء ممثلات تمثيلاً ناقصاً في الإعلام العربي كمصادر أخبار وصحفيات، وفقًا للتقرير الإقليمي لمشروع المراقبة للشرق الأوسط.. [6]ووجد التقرير أن وسائل الإعلام العربية نادراً ما تعرض النساء كخبراء أو مصادر أخبار تظهر النساء بشكل رئيسي في البرامج التي تقدم قضايا "نسائية" أو "خفيفة". بينما يتم تقديم معظم الأخبار الترفيهية من قبل النساء، تقدم الصحفيات أقل من نصف الأخبار السياسية والاقتصادية. تدور معظم الأخبار حول الرجال كصناع أخبار. في الواقع، فقط 16 من الأخبار الوطنية و 13 من الأخبار الدولية تركز على النساء، وفقط 19% من الخبراء و 12% من المتحدثين في الإعلام هم نساء بالإضافة إلى ذلك، تشكل النساء فقط 33% من المراسلين الإخباريين في المنطقة.

سيساهم المزيد من مشاركة النساء في جميع أنواع البرمجة في تعزيز التلفزيون العربي. الآن تشكل النساء غالبية الطلاب في برامج الإعلام في الجامعات العربية منذ عام 2007، تم قبول النساء في دورات الإعلام والعلاقات الدولية في جامعة أم القرى في السعودية، وتقدم منظمات الصحافة مثل مركز الإعلاميات العربيات، الذي درب أكثر من 350 صحفية بين عامي 2008 و2010، تدريبا للمهنيات الإعلاميات. يمكن أن تستفيد المؤسسات الإعلامية العربية من العدد المتزايد من النساء المؤهلات تأهيلاً عالياً لإثراء برامجه وجعلها أكثر تمثيلاً لمساهمات النساء في المجتمع العربي.

---

[1] www.ofcom.org.uk/about/what-is-ofcom-

[2] شبكة الصحافة العربية 2011

[3] شبكة الصحافة العربية 2009 ج

[4] صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة 2006.

[5] مشروع مراقبة وسائل الإعلام العالمية 2010

[6] المري 2008 .

يمكن أن يؤدي المزيد من النساء في المناصب التحريرية والإدارية في المؤسسات الإعلامية إلى تعزيز هذه المؤسسات التي لا تزال يهيمن عليها الرجال، ومنح النساء تأثيرًا أكبر سياسيا واجتماعيا. تحتاج الدول العربية إلى آليات لمساعدة النساء على دخول دوائر صنع القرار الإعلامية. إحدى الطرق هي نظام الحصص لمجالس الإدارة. طريقة أخرى هي تمكين العديد من الصحفيات البارزات في الدول العربية من استخدام خبراتهن لدعم النساء الأخريات اللواتي يدخلن المهنة من خلال تبادل المعلومات ومشاركة أفضل الممارسات. يمكن للكاتبات والمخرجات استخدام برامجهن التلفزيونية لمواجهة الصور النمطية للجنسين سيستفيد جميع الصحفيين رجالا ونساء من التدريب على الوعي الجنسي لتجنب التحيز الجنسي في التقارير الإعلامية ومواجهته في مكان العمل.

ومع ذلك لا يزال هناك تحديات تعوق تطور صحافة المرأة في الوطن العربي ، تشمل هذه التحديات التحيز الثقافي والاجتماعي الذي يعيق قدرة النساء على الوصول إلى الفرص الصحفية والتقدم في مسيرتهن المهنية كما يتعين على الصحافة المرأة مواجهة تحديات الرقابة والتهديدات التي تواجهها في بعض الأحيان بسبب تغطيتها للقضايا الحساسة والمثيرة للجدل .[1]

أخيرا، يتطلب تطوير وسائل الإعلام في الدول العربية لدعم وتمكين النساء تحسين الممارسات الإعلامية وصورة المرأة وزيادة مشاركتها تواصل الصحفيات مواجهة التمييز عند جمع مواد القصة والتعامل مع المسؤولين والسعي للوصول إلى المؤسسات العامة والخاصة. أيضا، في الدول ذات النزعة الدينية المحافظة مثل السعودية تواجه الصحفيات تحديات هائلة من القيود على حركتهن في الأماكن العامة إلى الحظر على حضور المؤتمرات الصحفية يمكن للنقابات الإعلامية دعم الصحفيات من خلال مراقبة هذه الحالات وتوفير الفرص للصحفيات لتقديم شكاوى دون خوف من الانتقام. غالبًا ما لا تبلغ الصحفيات عن التحرش خوفًا من فقدان وظائفهن. ستصبح جميع المؤسسات الإعلامية العربية والعاملين بها أكثر إنتاجية وسيصبح مكان العمل أكثر انسجاما إذا كان للتحرش الجنسي في مكان العمل عواقب وخيمة على الجناة.

خاتمة

حاول هذا البحث تقديم نظرة عامة شاملة على التحديات والفرص التي يواجهها الإعلام العربي في سياق دوره المحتمل في تمكين المواطنين في المنطقة. ففي ظل الظروف السياسية والاجتماعية المتقلبة، يواجه الإعلام العربي مجموعة متنوعة من التحديات التي تعيق قدرته على القيام بدور فعال في تعزيز الوعي والمشاركة المدنية على الرغم من هذه التحديات، يقدم الفصل أمثلة على أفضل الممارسات التي توضح أن الإصلاح ليس مجرد حلم، بل يمكن تحقيقه من خلال الإرادة والتخطيط الدقيقين.

يشير البحث إلى أن التحديات التي تواجه الإعلام العربي ليست فقط نتيجة للظروف السياسية الراهنة، بل تمتد جذورها إلى مشكلات قديمة وعميقة متجذرة في بنية المجتمع والنظم السياسية القائمة من هذه المشكلات نجد غياب حرية التعبير والرقابة المشددة، وتأثيرات المال السياسي على وسائل الإعلام، مما يجعل من الصعب تحقيق استقلالية حقيقية لهذه الوسائل. ورغم كل ذلك، فإن هناك فرصا كبيرة للإصلاح والتحول الإيجابي، ولكن هذا يتطلب وقتا وتضافر الجهود بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع، بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والجماهير. إن التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011، والتي عرفت بـ"الربيع العربي"، أطلقت شرارة أمل جديدة في إمكانية حدوث تغيير حقيقي في المشهد الإعلامي العربي. هذه التحولات جلبت معها رغبة ملحة لدى المواطنين في الحصول على إعلام حر ونزيه يعكس أصواتهم ومطالبهم. ومع ذلك، يوضح الفصل أن تحقيق إصلاح حقيقي ومستدام في الإعلام العربي هو عملية معقدة وطويلة الأمد، تشبه إلى حد كبير مسار التحول نحو الديمقراطية في المنطقة.

كما يشير البحث إلى أن الإصلاحات السياسية والإعلامية لا تحدث بشكل فوري بل هي عملية تدريجية تتطلب سنوات من الجهود المتواصلة. الإصلاح الإعلامي في العالم العربي يتطلب تغيرات في البنية التحتية القانونية والسياسية،

[1] . مجلة اشبيلية نيوز ، د. محمد العبادي – دور المرأة في ظل نظام الصحافة في الوطن العربي ، أكتوبر 2023 .

فضلاً عن تعزيز ثقافة الحوار والتعددية داخل المجتمعات. إضافة إلى ذلك، فإن تطوير قدرات الإعلاميين أنفسهم وتعزيز مهاراتهم في التعامل مع القضايا المعقدة والشائكة بحرفية وموضوعية، هو جزء أساسي من هذه العملية الإصلاحية.

كما أن التحديات الاقتصادية التي تواجه وسائل الإعلام العربية تلعب دوراً كبيراً في تعطيل عجلة الإصلاح. فغالباً ما تعتمد وسائل الإعلام على ا التمويل الحكومي أو الدعم من جهات خارجية، مما يؤدي إلى توجيه سياساتها التحريرية وتقييد حريتها. لذلك، من الضروري التفكير في نماذج جديدة للتمويل تعتمد على دعم الجمهور أو إنشاء مؤسسات إعلامية مستقلة قادرة على العمل بحرية وبعيداً عن الضغوط السياسية.

وفي الختام يخلص البحث إلى أن مستقبل الإعلام العربي مرتبط بشكل وثيق بقدرة المجتمعات العربية على التغيير والإصلاح الإصلاح الإعلامي ليس مجرد هدف في حد ذاته، بل هو جزء من عملية أوسع تهدف إلى بناء مجتمعات أكثر حرية وعدالة. ومن هنا، فإن أي تقدم في هذا المجال، مهما كان بسيطا، يمثل خطوة نحو تحقيق التغيير المنشود في المنطقة. ولكن، كما هو الحال مع أي عملية تحولية، فإن النتائج لا تظهر بين ليلة وضحاها، وإنما تتطلب صبرًا وعزيمة واستمرارية في العمل.

قائمة المراجع

المراجع العربية

(1) مصطفى حجازي "الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية" (2005) .

(2) حسن مكي محمد أحمد، الإعلام والتغيير السياسي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (2006) .

(3) علي عليان الإعلام الاجتماعي والثورات العربية دور الإعلام الرقمي في الحراك الشعبي، دار الفكر العربي (2014) .

(4) عبدالرزاق محمد الدليمي ، صناعة الاعلام العالمي المعاصر ، اليازدي العلمية للنشر والتوزيع ، 2019 .

المراجع الاجنبية

(1) جون كين وسائل الإعلام والديمقراطية، كامبريدج، بوليتي بريس 1991. دراسات سياسية.

(2) Bitt moon,sung-un yang(2021) , Developng the scale of presidential candidates dialogic communication (PCDC) during the 2018 presidential campaign in south korea, public Relations Review,48 , 10200,p010.

الصحف والمجلات :

(1) اتحاد الصحفيين العرب 2009.

(2) إحصائيات الإنترنت العالمية 2012.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002 ج / 2003 ب / 2004 ب / 2005 ب / 2006 أ / 2009 ج / 2009د / 2010.

(4) برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة 2012.

(5) بي بي سي نيوز 2009ب؛ أبو عرجة 2003 .

(6) الجمعية العالمية للصحف 2010.

(7) مؤسسة مراسلون بلا حدود 2008 / 2010 ب.

(8)شبكة الصحافة العربية 2005 أ / 2005 ب / 2008 / 2009 أ / 2009 ب / 2009 ج / 2011.

(9) الشبكة العربية العالمية 2011.

(10) شبكة المعرفة الريفية 2011، reefnet.gov.sy.

(11) صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية 2009 ج

(12) مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي 2012.

(13) معهد بانوس باريس 2011.
(14 موقع وزارة الإعلام المصرية 2008.
(15) نادي دبي للصحافة 2009.
(16) الهيئة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية 2010.
(17) مجلة جامعة طرابلس ، ترسيم التمكين من منضور الخدمة الاجتماعية ، المفهوم والنظرية والممارسة ، قراءة منهجية ، عبدالرزاق محمد فريدة ، وأخر ، العدد السابع ، السنة الرابعة ، توثيق 2021 .
(18) مجلة اشبيلية نيوز ، د. محمد العبادي – دور المرأة في ظل نظام الصحافة في الوطن العربي ، أكتوبر 2023 .

المواقع الإلكترونية:

(1)الجامعة الافتراضية المتوسطية، Is-ewdssps.ces.strath.ac.uk/MVU/partners.html
(2) الجامعة العربية المفتوحة 2011 www.arabou.org/openedu.htm
(3) الجزيرة 2011 ، http://cc.aljazeera.net/content/about-repository.
(4) (www.aub.edu.lb/news/archive/preview.php?id=73880
(5) www.arabbarometer.org/index.html
(6) www.internetworldstats.com/stats7.htm
(7) Lens on Lebanon 2011. www.lensonlebanon.org/about.htm
(8) www.arabdecision.org.2011
(9) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، www.alecso.org.tn